معهد التخطيط القومي
INSTITUTE OF NATIONAL PLANNING

المتابعات العلمية

تقرير الحلقة الثانية

3 نوفمبر 2026

الأدوات القياسية الحديثة لدعم صنع السياسات المالية

المتحدث

أ.د/ خالد زكريا أمين

مدير مركز السياسات الاقتصادية الكلية



فريق المتابعات العلمية

أ.د/ سحر البهائي
المنسق العلمي

د/ محمد المغربي
المنسق المشارك

فريق الدعم المساند

أ/ آية السرسي
مدرس مساعد مركز التخطيط والتنمية البيئية

أ/ هبه رفاعي
معيد مركز التخطيط الثقافي والاجتماعي

أ. أمل سرور
مدير عام الاتفاقيات والمؤتمرات والمهمات العلمية

د. طارق ظاهر عبده
أخصائي الاتفاقيات والمؤتمرات والمهمات العلمية

تمهيد:

في إطار حرص معهد التخطيط القومي على متابعة التطورات العلمية والمنهجية المرتبطة بقضايا التخطيط والتنمية، ومواكبة المستجدات في أدوات التحليل الاقتصادي ودعم صنع السياسات، جاءت الحلقة الثانية من سلسلة «المتابعات العلمية» للعام الأكاديمي 2027/2026، تحت عنوان «الأدوات القياسية الحديثة لدعم صنع السياسات المالية»، والتي عُقدت يوم الثلاثاء الموافق 3 نوفمبر 2026، واستضافت الأستاذ الدكتور/ خالد زكريا أمين، مدير مركز السياسات الاقتصادية الكلية بالمعهد.

وتأتي أهمية الموضوع في ضوء ما تواجهه المالية العامة من تحديات متزايدة، في ظل محدودية الموارد وتعدد أولويات الإنفاق، وتصاعد المخاطر المرتبطة بالدين العام والالتزامات المالية ، فضلًا عن التحديات الناشئة عن تغير المناخ والتحول الأخضر، وما تفرضه هذه التطورات من ضرورة تطوير أدوات تحليلية أكثر تقدمًا، تتيح تقييم البدائل والسياسات المالية، وقياس آثارها، واستشراف المخاطر والتطورات المستقبلية، بما يدعم كفاءة اتخاذ القرارات المالية ويعزز قدرتها على تحقيق التوازن بين الاستقرار المالي ومتطلبات التنمية.

وفي هذا السياق، استعرضت الحلقة مجموعة من عشرين أداة تحليلية حديثة طورتها أو تستخدمها مؤسسات دولية رائدة، من بينها صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمفوضية الأوروبية، إلى جانب عدد من المؤسسات والمبادرات الدولية الأخرى. وتغطي هذه الأدوات ستة مجالات رئيسية ومترابطة للسياسة المالية، تشمل تحليل مخاطر الدين والاقتصاد الكلي، وتقييم المخاطر المالية المحددة، ودمج اعتبارات المناخ والتحول الأخضر في القرارات المالية، وتحليل الإيرادات والآثار التوزيعية للضرائب والتحويلات، ورفع كفاءة الإنفاق العام وقياس أثره على أهداف التنمية المستدامة، فضلًا عن تقدير احتياجات التمويل وفجواته وتعزيز القدرة على الصمود المالي.

ولا تقتصر أهمية هذه الأدوات على تطوير أساليب التحليل والتقدير الكمي، وإنما تمتد إلى توفير أسس أكثر دقة وموضوعية لتقييم البدائل المالية، وتحليل المخاطر والالتزامات المحتملة، واختبار قدرة المالية العامة على مواجهة الصدمات، فضلًا عن تحسين تخصيص الموارد العامة وتعزيز كفاءة الإنفاق وعدالته.

وفي ضوء ذلك، يوثق التقرير أبرز الموضوعات والأدوات التي تناولتها الحلقة، وخصائصها التحليلية ومجالات استخدامها، ومناقشة إمكانات الاستفادة منها في تطوير منظومة تحليل السياسات المالية في مصر، بما يسهم في تحسين جودة القرارات المالية، ورفع كفاءة إدارة الموارد العامة، وتعزيز القدرة على التعامل مع المخاطر والصدمات، ودعم الاستدامة المالية وتمويل أولويات التنمية.

الإطار العام للأدوات القياسية الحديثة

استعرض العرض عشرين أداة قياسية وتحليلية، جرى تصنيفها ضمن ست مجموعات رئيسية وفقًا للقضايا المالية والسياساتية التي تتناولها، وذلك على النحو التالي:



(1) أدوات تحليل الدين العام والمخاطر المالية الكلية

تستهدف هذه المجموعة تحليل مسارات الدين العام، وتقييم قدرة المالية العامة على تحمل الصدمات الاقتصادية والمالية، وتوسيع نطاق التحليل ليشمل المركز المالي الكامل للقطاع العام، بدلًا من الاقتصار على مؤشرات الدين والعجز، وتضم الأدوات التالية:

أداة الدين المعرض للخطر(Debt-at-Risk – DaR)

تساعد الأداة على تقدير التوزيع الاحتمالي لمسار الدين العام ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتحديد مدى احتمالية انحرافه عن المسار الأساسي في ظل الظروف الاقتصادية غير المواتية، بما يدعم تقييم المخاطر المرتبطة بتراكم الدين وتحديد الهوامش المالية اللازمة لمواجهتها.

أداة اختبارات الضغط المالي(Fiscal Stress Test – FST)

تساعد نتائج هذه الاختبارات على تقييم مدى تأثر أوضاع المالية العامة بالصدمات الاقتصادية والمالية، سواء كانت منفردة أو متزامنة، وتقدير انعكاساتها على العجز والدين واحتياجات التمويل، بما يدعم تحديد الاحتياجات التمويلية الإضافية ومدى كفاية الهوامش المالية المتاحة لمواجهة تلك الصدمات.

أداة الميزانية العمومية للقطاع العام(Public Sector Balance Sheet – PSBS)

تساعد الأداة على تكوين صورة متكاملة عن المركز المالي للقطاع العام، من خلال تحليل الأصول المالية وغير المالية والخصوم المختلفة، وتقدير صافي القيمة للقطاع العام، بما يتيح تقييم القدرة المالية للدولة بصورة تتجاوز مؤشرات الدين والعجز. وتتطلب الاستفادة منها توافر بيانات متكاملة عن الأصول والخصوم، فضلًا عن دقة حصر الأصول وتقييمها.

(2) أدوات تقييم المخاطر المالية المحددة

تركز المجموعة الثانية على تحديد مصادر المخاطر التي قد تتحول إلى أعباء مباشرة أو غير مباشرة على الموازنة العامة، مع إعطاء اهتمام خاص للمخاطر المرتبطة بالشركات المملوكة للدولة والشراكات بين القطاعين العام والخاص والالتزامات المحتملة. وتضم الأدوات التالية:

أداة تقييم المخاطر المالية(Fiscal Risk Assessment Tool – FRAT)

تساعد الأداة على تحديد مصادر المخاطر المالية وتصنيفها وترتيبها وفقًا لاحتمالات تحققها وحجم آثارها المالية المحتملة، بما يوجه الجهود التحليلية والرقابية نحو مصادر المخاطر الأكثر أهمية، ويدعم تطوير سياسات إدارتها والإفصاح عنها.

نموذج تقييم المخاطر المالية للشراكات بين القطاعين العام والخاص(PPP Fiscal Risk Assessment Model)

تساعد الأداة على تقييم الآثار المالية لمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، من خلال تحديد الالتزامات المالية المباشرة والمحتملة الناشئة عن شروط التعاقد، وتقدير انعكاساتها على الموازنة العامة على امتداد مدة المشروع، بما يعزز كفاءة تقييم مشروعات الشراكة وإدارة مخاطرها قبل إبرام العقود.

التحليلات المالية باستخدام الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي(AI/ML-Assisted Fiscal Analytics)

تساعد هذه التقنيات على تحسين التنبؤات المالية، وتحليل البيانات المتجددة، ورصد الأنماط والانحرافات التي قد تشير إلى مخاطر مالية محتملة، مع ضرورة إخضاع مخرجات النماذج للمراجعة البشرية، وتطبيق ضوابط مؤسسية تضمن الشفافية والحوكمة وعدم الاعتماد الكامل عليها في اتخاذ القرارات.

اختبارات الضغط المالي للشركات المملوكة للدولة(SOE Stress Testing)

تساعد هذه الأداة على تقييم مدى تعرض الشركات المملوكة للدولة للصدمات الاقتصادية والمالية، وتحديد الشركات الأكثر عرضة للمخاطر، وتقدير احتياجاتها المحتملة من الدعم الحكومي أو إعادة الهيكلة أو إعادة الرسملة، بما يتيح رصد الالتزامات المالية المحتملة لهذه الشركات وتقييم انعكاساتها على الموازنة العامة.

(3) أدوات تحليل الآثار المالية للقضايا البيئية والتحول الأخضر

تناولت المجموعة الثالثة الأدوات التي تساعد على إدماج المخاطر المناخية والاعتبارات البيئية في التحليل المالي، وتقييم آثارها الاقتصادية والمالية، إلى جانب توجيه الموازنة العامة نحو دعم التحول الأخضر، وتضم الأدوات التالية:

أداة التقييم الكمي للمخاطر المناخية المالية (Q-CRAFT)

تستهدف تحليل الآثار الاقتصادية والمالية للمخاطر المناخية المادية، مثل ارتفاع درجات الحرارة والظواهر المناخية المتطرفة، وتقدير انعكاساتها على النمو الاقتصادي والإيرادات والنفقات والدين العام، مع مراعاة احتياجات الاستثمار في التكيف المناخي.

أداة تقييم السياسات المناخية (CPAT)

تساعد الأداة على تقييم الآثار الاقتصادية والمالية لسياسات التخفيف من آثار التغير المناخي، مثل تسعير الكربون وإصلاح ضرائب الطاقة ودعم الوقود، وتحليل انعكاساتها على أسعار الطاقة والإيرادات العامة والانبعاثات والقطاعات الاقتصادية المختلفة، إلى جانب دراسة آثارها التوزيعية.

الموازنة الخضراء (Green Budgeting)

تستهدف إدماج الأهداف والاعتبارات البيئية والمناخية في إعداد الموازنة العامة وتنفيذها وتقييمها، من خلال تحليل أوجه الإنفاق والإيرادات العامة وفقًا لمدى اتساقها مع الأهداف البيئية والمناخية.

(4) أدوات تحليل الإيرادات العامة والآثار التوزيعية

تركز المجموعة الرابعة على تقييم كفاءة نظم الضرائب والتحويلات الاجتماعية، وتحليل آثار السياسات المالية على توزيع الدخل ومستويات العدالة الاجتماعية، بما يساعد على تحقيق التوازن بين زيادة الإيرادات العامة ومراعاة الأبعاد التوزيعية للسياسات المالية. وتضم الأدوات التالية:

نموذج EUROMOD

يستخدم لمحاكاة آثار نظم الضرائب والمزايا والتحويلات الاجتماعية على دخول الأسر والأفراد، وتقييم انعكاس التغيرات في السياسات الضريبية والاجتماعية على مستويات الدخل والتوزيع.

أداة CEQ/Fiscal Incidence

تختص بتحليل الأثر التوزيعي للسياسات المالية، من خلال دراسة تأثير الضرائب والإنفاق والتحويلات والخدمات العامة على توزيع الدخل ومستويات الفقر وعدم المساواة، بما يسمح بتقييم مدى مساهمة السياسة المالية في تحقيق العدالة الاجتماعية.

أداة DaTax

تركز الأداة على تحليل البيانات الضريبية الإدارية التفصيلية على مستوى الممولين والمعاملات، بما يساعد على فهم أنماط الامتثال الضريبي، ورصد التباينات بين الممولين، وتحليل العلاقات والترابطات بين الشركات، بما يدعم تطوير الإدارة الضريبية وتحسين كفاءة السياسات الضريبية.

(5) أدوات تحليل الإنفاق العام وقياس أثره على أهداف التنمية المستدامة

تتناول المجموعة الخامسة الأدوات التي تستهدف تحسين كفاءة تخصيص الموارد العامة، وتحليل أنماط الإنفاق الحكومي، وربط الاعتمادات المالية بالنتائج التنموية، إلى جانب دراسة الترابطات بين القطاعات الاقتصادية،وتضم الأدوات التالية:

قاعدة بيانات وتحليلات الإنفاق العام(BOOST)

تساعد الأداة على تنظيم وتوحيد وتحليل بيانات الموازنة العامة والإنفاق الحكومي وفقًا للتصنيفات الإدارية والاقتصادية والوظيفية والبرامجية والجغرافية، بما يتيح إجراء تحليلات أكثر تفصيلًا لكفاءة الإنفاق العام وتوزيعه ويدعم الشفافية وإتاحة المعلومات.

مراجعات الإنفاق العام(Spending Reviews)

تساعد هذه المراجعات على توفير حيز مالي إضافي من خلال تحسين كفاءة الإنفاق وإعادة توجيهه، بدلًا من الاعتماد على تخفيضات عامة وغير موجهة في بنود الموازنة.

أداة الترابطات بين القطاعات و أثر الإنفاق(IBIT)

تندرج ضمن الأدوات التي تستهدف تحليل الترابطات الاقتصادية والمالية بين القطاعات، ودراسة كيفية انتقال آثار الإنفاق والسياسات الحكومية عبر الأنشطة الاقتصادية المختلفة، بما يساعد على فهم الآثار غير المباشرة للقرارات المالية.

أداة نمذجة الشبكات الاجتماعية والاقتصادية(SMNM)

تستخدم الأداة لتحليل الترابطات والشبكات بين القطاعات الاقتصادية، وتحديد الآثار غير المباشرة والمتبادلة للاستثمارات والتدخلات الحكومية، بما يساعد على التعرف على القطاعات التي تحقق آثارًا ممتدة في قطاعات أخرى، ودعم ترتيب أولويات تخصيص الموارد العامة.

(6) أدوات تقدير احتياجات التمويل والفجوات التمويلية والقدرة على الصمود المالي

تتناول المجموعة السادسة الأدوات التي تساعد على تقدير الموارد التمويلية المتاحة والاحتياجات المطلوبة لتمويل أهداف التنمية، وتحديد الفجوات التمويلية، وتحليل قدرة هيكل التمويل على مواجهة الصدمات والتغيرات الاقتصادية. وتضم الأدوات التالية:

أداة (DNCC)

تساعد الأداة على تحويل الأولويات والمستهدفات التنموية الوطنية إلى احتياجات تمويلية مقدرة كميًا، وتحديد حجم التمويل المطلوب لتحقيق هذه المستهدفات على مستوى القطاعات والفترات الزمنية المختلفة، بما يدعم تقدير الفجوات التمويلية وتوجيه الموارد نحو الأولويات التنموية.

أداة (DNFS)

تساعد الأداة على تحليل مصادر التمويل المحلية والدولية، العامة والخاصة، وتقدير حجم الموارد التي يمكن تعبئتها بصورة واقعية، ومقارنتها بالاحتياجات التمويلية، بما يتيح تحديد الفجوات التمويلية واختبار مدى قدرة هيكل التمويل على الصمود أمام الصدمات والتغيرات الاقتصادية.

أداة (FfD Data Analytics)

توفر إطارًا لتحليل تدفقات التمويل المختلفة، سواء كانت محلية أو دولية، عامة أو خاصة، وتقليدية أو مبتكرة، بما يسمح بتقييم هيكل التمويل ومصادره واتجاهاته، وتحديد الاختلالات ومواطن الضعف المرتبطة به.

وتساعد هذه الأدوات على تحسين تخطيط الموارد التمويلية، وتحديد مصادر التمويل الأكثر استدامة، وتقييم قدرة الاقتصاد على تعبئة الموارد اللازمة لتحقيق أهداف التنمية في ظل الظروف الاقتصادية المختلفة.

التكامل بين الأدوات التحليلية في دعم عملية صنع السياسات المالية

من أهم الجوانب التي أبرزها العرض أن الأدوات العشرين لا تعمل بصورة منفصلة، وإنما يمكن توظيفها ضمن منظومة تحليلية متكاملة تبدأ بتحديد المخاطر والمشكلات المالية، ثم قياس آثارها المحتملة، وصولًا إلى تقييم البدائل واتخاذ القرارات المناسبة.

ويمكن توضيح هذا التكامل من خلال ثلاثة مستويات رئيسية:

المستوى الأول: التشخيص وتحديد مصادر المخاطر والاختلالات.

تُستخدم أدوات مثل FRAT لحصر المخاطر المالية وترتيبها، إلى جانب أدوات BOOST و DaTaxو EUROMODو CEQ وتحليلات تمويل التنمية، لتشخيص أوضاع الإنفاق والإيرادات والتوزيع والتمويل.

المستوى الثاني: قياس الآثار واختبار القدرة على تحمل الصدمات

تُستخدم أدوات DaR واختبارات الضغط المالي والميزانية العمومية للقطاع العام لتقدير المخاطر الكلية واختبار القدرة على تحمل الصدمات، بينما تُستخدم أدوات PFRAM واختبارات الشركات المملوكة للدولة لتقدير الالتزامات المحتملة، وتساعد أدوات DNCC وDNFS على تقدير الاحتياجات التمويلية والفجوات ومصادر الهشاشة.

المستوى الثالث: دمج النتائج في قرارات السياسة المالية.

تُوظف أدوات Q-CRAFT و CPATوالموازنة الخضراء لإدماج الاعتبارات المناخية، وتساعد أدوات iBIT و SMNMعلى ربط قرارات الإنفاق بالنتائج التنموية والترابطات الاقتصادية، فيما تدعم مراجعات الإنفاق والتحليلات المدعومة بالذكاء الاصطناعي إعادة تخصيص الموارد وتحسين المتابعة والتنفيذ

ويعكس هذا التكامل أهمية الانتقال من استخدام النماذج في إنتاج تقديرات منفصلة إلى بناء منظومة تحليلية تساعد على الربط بين المخاطر والإيرادات والإنفاق والتمويل والنتائج التنموية، وتدعم اتخاذ قرارات مالية أكثر استباقية واستنادًا إلى الأدلة.

إمكانات تطبيق الأدوات القياسية الحديثة في مصر

خصص الجزء الأخير من العرض لمناقشة إمكانات تطبيق الأدوات العشرين في مصر، في ضوء ما يتوافر من مقومات مؤسسية وتحليلية، وما لا يزال قائمًا من تحديات تتعلق بالبيانات والتنسيق المؤسسي والقدرات الفنية وربط المخرجات بالقرارات الفعلية للموازنة.

المقومات المؤسسية القائمة

أوضح العرض أن مصر تمتلك عددًا من المقومات التي يمكن البناء عليها لتطوير منظومة التحليل المالي، ومن أبرزها قانون المالية العامة، وإطار الموازنة متوسط الأجل، والتوسع في تطبيق موازنة البرامج والأداء، وحساب الخزانة الموحد، ونظام معلومات الإدارة المالية الحكومية(GFMIS) ، ووحدة السياسات المالية الكلية، إلى جانب وظيفة إدارة المخاطر المالية وإعداد بيان المخاطر المالية.

كما أشار العرض إلى تنامي بعض القدرات التحليلية، خاصة التوسع في تحليل السيناريوهات، وبدء تقارير المخاطر المالية في تناول بعض الالتزامات المحتملة والحساسيات الاقتصادية الكلية، مع استمرار الحاجة إلى تطوير التحليل المتعلق بالشركات المملوكة للدولة والشراكات والمخاطر المناخية.

تحديات إتاحة البيانات و اتساقها:

أبرز العرض عددًا من التحديات التي قد تحد من التطبيق الفعال للأدوات المتقدمة، من بينها عدم اكتمال المعلومات المتعلقة بالمخاطر المالية واعتماد بعضها على التنسيق بين الجهات، إلى جانب استمرار تطوير نطاق تغطية بيانات الهيئات الاقتصادية والشركات المملوكة للدولة وتحسين جودتها.

كما أشار إلى أن بعض الأنشطة شبه المالية لم تُحصر تكلفتها وتُفصح عنها بصورة شاملة، فضلًا عن استمرار وجود معلومات مالية في ملفات غير قابلة للمعالجة الآلية، مثل ملفات PDF وتكتسب هذه التحديات أهمية خاصة بالنسبة للأدوات التي تعتمد على البيانات الإدارية التفصيلية والمحاكاة الجزئية والتعلم الآلي، والتي تتطلب بيانات مترابطة ومعرّفات موحدة واتساقًا بين قواعد البيانات المختلفة.

التجزؤ المؤسسي وضرورة تحديد المسؤوليات:

أوضح العرض أن تشغيل الأدوات المالية المتقدمة يتطلب التنسيق بين عدد من المؤسسات والجهات، تشمل وزارة المالية، ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، والبنك المركزي، وإدارات الدين، ومصالح الضرائب والجمارك، ووحدات الشركات المملوكة للدولة، والهيئات الاقتصادية والوزارات القطاعية.

ومن ثم، فإن غياب تحديد واضح لمسؤولية إدارة البيانات والتحليل وتبادل المعلومات قد يؤدي إلى إنتاج نماذج متوازية تستند إلى افتراضات مختلفة أو متعارضة، بما يضعف اتساق النتائج وقابليتها للاستخدام في صنع القرار.

القدرات الفنية وحوكمة النماذج:

أوضح العرض أن تطبيق الأدوات المتقدمة يتطلب توافر قدرات فنية متخصصة في مجالات النمذجة الاحتمالية والمحاكاة الجزئية واقتصاديات المناخ وتحليل الشبكات والتعلم الآلي.

كما أشار إلى مخاطر الاعتماد المستمر على الاستشاريين الخارجيين أو النماذج الممولة من الجهات المانحة، وما قد يترتب على ذلك من ضعف استدامة القدرات المؤسسية وفقدان المعرفة الفنية عند انتقال العاملين. وأكد كذلك أهمية توثيق الافتراضات والشفرة البرمجية وإصدارات النماذج، بما يضمن إمكانية مراجعتها والتحقق من نتائجها، إلى جانب تبسيط عرض المخرجات حتى تكون قابلة للفهم والاستخدام من جانب متخذي القرار.

ربط نتائج التحليل بالقرارات الفعلية للموازنة:

أكد العرض أن القيمة الحقيقية للنماذج لا تتوقف على دقتها الفنية أو قدرتها على إنتاج تقديرات متقدمة، وإنما ترتبط بمدى إدماج نتائجها في القرارات الفعلية المتعلقة بتخصيص الموارد وتحديد سقوف الإنفاق واختيار الاستثمارات وإدارة المخاطر المالية.

وقد تتراجع فاعلية النموذج إذا ظهرت مخرجاته بعد تحديد سقوف الموازنة، أو لم تكن مفهومة لدى الوزارات القطاعية، أو لم ترتبط مباشرة بقرارات تخصيص الموارد. وفي هذا السياق، أشار العرض إلى أهمية تفعيل موازنة البرامج والأداء في تخصيص الموارد، ومأسسة مراجعات الإنفاق، وتعزيز استخدام التحليل القائم على السيناريوهات.

الدورالمحتمل لمعهد التخطيط القومي

في ضوء ما عرضه المتحدث بشأن الأدوات الحديثة، وما تضمنته الشرائح الختامية من تحديات التطبيق المؤسسي في مصر، تبرز أهمية الدور الذي يمكن أن يضطلع به معهد التخطيط القومي في دعم تطوير القدرات التحليلية وتوظيف هذه الأدوات في مجال التخطيط وصنع السياسات العامة.

ويمكن أن يتجسد هذا الدور في دعم الدراسات التطبيقية التي تختبر مدى ملاءمة الأدوات المختلفة للبيانات والظروف المؤسسية المصرية، وإجراء تحليلات كمية للقضايا المرتبطة بالدين والمخاطر المالية والإنفاق العام والتمويل وأثر السياسات المالية على أهداف التنمية المستدامة.

كما يمكن للمعهد أن يسهم في تعزيز التكامل بين التحليل الاقتصادي الكلي والتخطيط القطاعي، وربط نتائج النماذج بالخطط القومية وأولويات التنمية، فضلًا عن دعم بناء القدرات الفنية وتبادل الخبرات العلمية مع المؤسسات الوطنية والجهات الدولية ذات الصلة.

ويمثل هذا التوجه فرصة لتعزيز الصلة بين البحث العلمي وصنع السياسات، وتحويل الأدوات القياسية الحديثة من نماذج تحليلية متخصصة إلى مكونات داعمة لمنظومة التخطيط والمتابعة وتقييم الأداء.

الرسائل الرئيسية

يمكن استخلاص عدد من الرسائل الرئيسية من موضوع الحلقة ومناقشاتها، تتمثل في الآتي:

1. أن تطوير صنع السياسات المالية يتطلب الانتقال من الاعتماد على المؤشرات والتقديرات المركزية إلى استخدام أدوات تحليلية قادرة على تقدير المخاطر والسيناريوهات والاحتمالات المستقبلية.
2. أن تقييم استدامة المالية العامة لا ينبغي أن يقتصر على الدين والعجز، وإنما يجب أن يمتد إلى الأصول والخصوم والالتزامات المحتملة والمخاطر المرتبطة بمصادر التمويل المختلفة.
3. أن عقود الشراكة والشركات المملوكة للدولة قد تمثل مصادر لالتزامات مالية مستقبلية، الأمر الذي يستلزم تطوير آليات أكثر شمولًا لحصر هذه الالتزامات وتقدير آثارها على الموازنة العامة.
4. أن توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي يتيح فرصًا لتحسين التنبؤات ورصد الانحرافات، لكنه يتطلب توافر بيانات موثوقة وضوابط للحوكمة والمراجعة البشرية.
5. أن إدماج الاعتبارات المناخية والبيئية في تحليل المالية العامة أصبح ضروريًا لتقييم التكاليف المالية للمخاطر المناخية وسياسات التخفيف والتكيف، وربطها بأولويات الموازنة العامة.
6. أن تحليل الإيرادات والإنفاق العام ينبغي أن يتجاوز تقدير الحجم إلى تقييم الكفاءة والفعالية والآثار التوزيعية ومدى الإسهام في تحقيق الأهداف التنموية.
7. أن تحليل الفجوات التمويلية لا يقتصر على تقدير حجم الموارد المطلوبة، وإنما يمتد إلى تقييم مصادر التمويل وجودتها ومدى قدرتها على الصمود أمام الصدمات.
8. أن نجاح تطبيق الأدوات القياسية الحديثة في مصر يرتبط بتطوير منظومة البيانات، وتعزيز التنسيق المؤسسي، وبناء القدرات الفنية، وضمان إدماج المخرجات في دورة إعداد الموازنة واتخاذ القرارات.

ختامًا

في ختام الحلقة الثانية من «المتابعات العلمية»، أكدت الأستاذة الدكتورة/ سحر البهائي أهمية تطوير أدوات تحليل السياسات المالية، في ضوء ما تشهده البيئة الاقتصادية من تزايد في المخاطر والتحديات، وما تفرضه من ضرورة عدم الاكتفاء بأساليب التحليل التقليدية والمسارات الأساسية، والتوجه نحو منهجيات أكثر تقدمًا تعتمد على النمذجة الكمية وتحليل السيناريوهات واختبارات الضغط، بما يتيح تقييمًا أكثر شمولًا للمخاطر المالية والالتزامات المحتملة.

وأشارت إلى أن من أبرز ما أظهرته الحلقة أن تقييم الأوضاع المالية للدولة لا ينبغي أن يقتصر على متابعة مؤشرات العجز والدين العام، بل يتعين أن يمتد ليشمل تحليل الالتزامات المحتملة المرتبطة بالشركات المملوكة للدولة ومشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، فضلًا عن دراسة الآثار المالية للتغيرات المناخية والتحول الأخضر، وتقييم كفاءة الإنفاق العام وآثاره الاقتصادية والاجتماعية والتوزيعية.

كما أكدت أهمية الاستفادة من التجارب والمنهجيات الدولية في تطوير أدوات تحليل السياسات المالية، مع مراعاة خصوصية الاقتصاد المصري، وعدم الاكتفاء بنقل النماذج والتطبيقات كما هي، بل العمل على تكييفها بما يتناسب مع طبيعة البيانات المتاحة، والهيكل المؤسسي، والأولويات التنموية الوطنية. ويتطلب ذلك تعزيز تكامل قواعد البيانات، وتطوير القدرات الفنية، وتحسين التنسيق بين الجهات المعنية، بما يضمن توظيف نتائج التحليل في دعم القرارات المالية.

ومن أهم الرسائل التي أبرزتها الحلقة أن قيمة الأدوات القياسية الحديثة لا تكمن في تعقيد نماذجها أو تعدد تطبيقاتها، وإنما في قدرتها على تحويل البيانات إلى معرفة تحليلية، والمعرفة إلى بدائل قابلة للتقييم، والنتائج إلى قرارات أكثر كفاءة واستجابة للمخاطر والتحديات. فالأداة التحليلية، مهما بلغت درجة تطورها، تظل محدودة الأثر ما لم ترتبط بمنظومة مؤسسية قادرة على استيعاب مخرجاتها وتوظيفها في عملية صنع القرار.

ومن هذا المنطلق، فإن تطوير إدارة المالية العامة لا يتطلب فقط تحسين أدوات التنبؤ والتحليل، بل يستلزم بناء منظومة متكاملة تربط بين تحليل المخاطر، وتحديد أولويات الإنفاق، وتقييم كفاءة تخصيص الموارد، وتقدير الاحتياجات التمويلية، بما يحقق التوازن بين متطلبات الاستقرار المالي وأولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي النهاية، فإن السؤال الذي يستحق أن يستمر معنا بعد هذه الحلقة ليس فقط، ما الأدوات القياسية الحديثة التي يمكن استخدامها لتحليل السياسات المالية؟ وإنما أيضًا، كيف يمكن توظيف هذه الأدوات في بناء قرارات مالية أكثر استباقية وكفاءة، وتعزيز قدرة الدولة على مواجهة المخاطر، وتوجيه مواردها المحدودة نحو تحقيق أهداف التنمية؟

